

(دور الشركات الاستعمارية في استغلال خيرات الجزائر) شركة بونة - قائمة أنموذجا (1874-1914م).

أ/ إيمان بوذراع، جامعة - تبسة -

ملخص:

بعد الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830، توجب على قادة جيش الاحتلال تسخير كلّ الإمكانيات من أجل التوسع في الاستعمار نحو المناطق الداخلية، وكانت الطرق أحد وسائل هذا التوسع، بهدف فرض السيطرة العسكرية والاستيطان والهيمنة الاقتصادية على مختلف المناطق الداخلية البعيدة عنهم حول مدينة الجزائر، وفي سهل متيجة، وعلى امتداد الساحل. وهذا بإشراف مهندسين عسكريين وباستخدام الجنود والأسرى والسجناء الجزائريين. (عبد اللطيف بن أشهب، تكون التخلف في الجزائر، ص.104).²¹⁶

وابتداء من سنة 1850 بدأ العمل بالمشاريع العامة الكبيرة في المستعمرة، إذ نتج عن قدوم المستوطنين في هذه الفترة الشروع في انجاز المنشآت القاعدية، وذلك تماشيا مع سياسة الاستيطان وأهدافه.

ومع نهاية القرن التاسع عشر غطت الجزائر بشبكة من الطرق وسكك الحديد، وقد مثلت هذه المنجزات المفاتيح الأساسية للسيطرة على البلاد، مما أدى إلى الهيمنة الاقتصادية على ثرواتها المادية والبشرية. (حوررضا، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار، ص.15).²¹⁷

إذ طلب الحاكم العام على الجزائر لويس تيرمان Louis Tirman، بناء على اقتراح القائد الأعلى لمصلحة الهندسة العسكرية، من وزارة الحربية الترخيص له بمواصلة الدراسات الضرورية لوضع مخطط عام لشبكة سكة الحديد بالجزائر. وقد لقيت اقتراحاته اهتمام كل من وزير الحربية والإمبراطور نابليون الثالث الذي انشغل شخصيا بالمسألة،

(POGGI JACQUES, Les chemins de fer d'intérêt général de l'Algérie, pp . 23 -24)²¹⁸.

- بن أشهب عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830-1962)، تر:محمد يحي ربيع وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

- حوررضا، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830-1914)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2005/2004.

- شلالى ضيف الله، دور سكة الحديد الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر- الجلفة أنموذجا- ما بين 1857-1962، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012.

-POGGI Jacques, Les chemins de fer d'intérêt général de l'Algérie, Larousse, Paris, 1931.

-BERNARD Maurice Antoine, Les chemins de fer Algériens, Adolphe Jourdan éditeur, Alger, 1913.

- A.W.T, Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie, année 1857, Imp. Victor Heintz, Alger, 1858.

- حسان مغدوري، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2014-2015.

-Le Journal des finances, Chemin de fer de Bône a Guelma, Assemblée générale ordinaire du 1^{er} juillet 1876, 5 août 1876.

www.entreprises-coloniales.fr

- Compagnie du chemin de fer de Bône a Guelma et Prolongements, émanation Algéro-Tunisienne de la compagnie des Batignolles (GOÛIN). www.entreprises-coloniales.fr
- LOUIS Hamel, Chemin de fer Algériens le classement de 1857, étude historique sur la constitution du réseau, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1885.
- Brunel Anne, La Société de construction des Batignolles de 1914-1939, Librairie Droz, Genève, 1995.
- J. Ganiage, les origines du protectorat Français en Tunisie 1861, puf, paris, 1959.
- Ghenouchi Ahmed, Réseaux de transport et organisation spatiale dans le Nord-est Algérien (Cas des réseaux ferroviaire et routier), Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de Doctorat en Sciences en Aménagement régional, Université Mentouri Constantine, 2008.
- A.W.T, G.G.A, Régime des chemins de fer d'intérêt général, Victor Heintz, Alger, 1906.
- الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية الصادرة في 10 جوان 1914.
- FAUCON Narcisse, Le livre d'or de l'Algérie : histoire politique, militaire, administrative, événements et faits principaux, biographie des hommes ayant marqué dans l'armée, les sciences, les lettres, de 1830 à 1889, tome : 01, Librairie Algérienne et coloniale, 1889.
- PAUL Bourde, A travers L'Algérie (souvenir de l'excursion parlementaire —septembre octobre, G.Charpentier, paris, 1880.
- عميراي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول (1919-1939)، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011.
- A. Nouchi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoise de la conquête jusqu'à 1919, Paris, 1961.
- Archives national d'Alger, chambre de commerce d'Alger, Statistique général de l'Algérie 1897-1899, Années 1897, 1898, 1899, Alger, Giralt imprimeur, 1900.
- CH. Rivière, La Végétation de l'alfa, mémoire de la Société d'agriculture Algérienne, 1871.
- عبد القادر حليبي علي، جغرافية الجزائر: طبيعية، بشرية، اقتصادية، مطبعة الإنشاء، ط 2، دمشق، 1968.
- شلالى عبد الوهاب، أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الوزنة 1913-1966، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004.
- M.E.F.Gautier, l'évolution de l'Algérie de 1830 à 1930, cahiers du centenaire de l'Algérie, publications du comité national Métropolitain du centenaire de l'Algérie, Strasbourg, 2003.
- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- RENE Lespès, Le port de Bône et les mines de l'Est Constantine, In. *Annales de Géographie*, T.32, 1923.
- CH.A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1871), 1^{re} Edition, P.U.F, Paris, 1964.
- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
- زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، 2014-2015.
- صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- Montessus de Ballare, Alfa et papier d'Alfa, éd. A. Dunod, Paris, 1909.
- شلالى عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962) المنطقة الحدودية الشرقية أنموذجا، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2006.
- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج:02، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1992.

وأوصى بضرورة تولي الدولة مسألة الانجاز، وطالب أيضا بالاستغلال المباشر للشبكة عند انجازها، ولكن كل من وزير الحربية والحاكم العام وجدا بأن انجاز الدولة للمشروع سيكلفها أموالا باهظة، لأنها ستضطر إلى اقتراض مبلغ مساوٍ لقيمة ما ستنفقه عليه. (شلاي ضيف الله، دور سكة الحديد الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر، ص.39).

لذلك فضلا إخضاع المشروع لنظام الامتيازات، وبعد الاتفاق، شرع في مناقشات حول الكيفية الواجب إتباعها في منح الامتيازات للشركات الرأسمالية المهتمة بإنجاز المشروع، وفي الفصل في أمر منح الشبكة لشركة كبيرة أو اثنتين، أو لعدد من الشركات الصغيرة.

(Bernard Maurice Antoine, Les chemins de fer Algériens, p.6.)

وقد إستغرق النقاش حول هذه المسائل وقتا طويلا، واستمر إلى نهاية سنة 1856، ولم يتم التوصل إلى أي قرار يخص إنجاز شبكة سكة الحديد. وفي مطلع السنة الموالية أسرع الوزير وكتب الدولة بوزارة الحربية المارشال فايان *Vaillant* إلى تحديد المخطط العام لإنجاز المشروع في المستعمرة دون فتح تحقيق فيها، ورفعها مباشرة إلى الإمبراطور الذي صادق عليه بتاريخ 8 أبريل 1857.

(A.W.T, Bulletin Officiel du G.G.A, 1858)

ضم هذا المخطط مشروع انجاز شبكة عامة تتمثل في ربط المناطق الغنية اقتصاديا للمستعمرة (المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني والمعادن و الموارد الطبيعية) بأهم الموانئ الرئيسية القريبة منها مثل: عنابة، سكيكدة، بجاية والقل في عمالة قسنطينة، وموانئ الغزوات وهران، مستغانم في عمالة الغرب، الجزائر وتنس وشرشال في عمالة الجزائر، وذلك عبر شبكة من سكة الحديد التي صممت لأغراض عسكرية واستعمارية تمتد عبر الخط الرئيسي العرضي الذي يربط تونس بالمغرب عن طريق الجزائر لتتفرع منه خطوط نحو الموانئ والصّحراء. (Poggi, op-cit, p.30)

وبذلك توافد على مستعمرة الجزائر عدد من شركات الامتياز الفرنسية والأوروبية، وحصلت خمس منها على امتياز انجاز خطوط حديدية في عمالات الجزائر الثلاث: الجزائر، وهران، قسنطينة، وهي: شركة باريس - ليون - البحر المتوسط، شركة الشرق الجزائري، شركة بونة - قالمة وشركة الغرب الجزائري وأخيرا الشركة الفرنسية - الجزائرية.

وتعدّ شركة سكة الحديد بونة - قالمة إحدى شركات الامتياز التي تأسست بموجب القرار المؤرخ في 26 مارس 1877، استثمرت هذه الشركة في إقليم الشرق الجزائري، ونالت امتياز انجاز عدة خطوط فيه، كان آخر جزء منها الخط الرابط بين سوق أهراس - تبسة الذي افتتح للاستغلال سنة 1888.

-PIERRE Darmon, Un Siècle De Passions Algériennes Une Histoire De l'Algérie Coloniale 1830 -1940, Fayard, Paris, 2009.

- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1997.

-JEAN Barral, Étude sur la question de l'Ouenza, librairie de la société Sirey, Paris, 1921.

- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج 02، منشورات وزارة المجاهدين، 2009.

Widman, Les Transports intérieurs de voyageurs en Algérie (transports urbains exclus), Thèse de 3ème cycle, volumes : 2., N- Aix-Marseille, 1978.

-Piquet Victor, La Colonisation Française dans l'Afrique du nord, Librairie Armand Colin, Paris, 1914.

-Marcel Cavelli, André Emile, Etat De La Propriété Rural En Algérie, Thèse Doctorat, Imp. Victor Heintz, Alger, 1935.

Démontés, L'Algérie Economique, T1, Imp. Algérienne, Alger, 1922.- V

- نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000.

- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

ساهمت هذه الشركة بدورها في خدمة الاستعمار الفرنسي بتسخير شبكتها لنقل ثروات المناطق الداخلية الطبيعية منها والمنجمية وربطها مباشرة بميناء بونة لتصديرها نحو فرنسا، حيث بلغ على سبيل المثال حجم تصدير الفوسفات 300.000 طن سنة 1929، من منجم الكويف التابع لإقليم تبسة، وبلغ تصدير الحديد الخام 30.557.69 طن سنة 1938. كما بلغت سنة 1927 كمية تصدير مادة التبغ 65.000 قنطار، وبلغت صادرات الخمور لسنة 1927 ما قيمته 400.000 هكتولتر من ميناء بونة. (حسان مغدوري، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية، ص. 31). ومع بداية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) أعادت الحكومة الفرنسية شراء شبكة خطوط شركة بونة - قالمة الجزائرية ثم التونسية، وذلك بسبب عجزها المالي، وعدم قدرتها على مواصلة انجاز واستغلال خطوطها.

Résumé :

L'administration coloniale à chercher depuis sa présence en Algérie temps de l'occupation absolu est la mobilisation de toutes les ressources matérielles, humaines, militaires et civiles. Cette stratégie consiste à apporter des sociétés françaises et européennes dans tous les domaines et les colons de toutes les races.

A fin du développement de pays qui a demandé l'ouverture des routes, des pistes et des chemins de fer, permettre d'occuper les richesses du pays et de les exporter.

Mots-clés: stratégique. occupation. richesses du pays.

مقدمة:

كانت الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية لإخماد المقاومات الشعبية في مستعمرة الجزائر، هي إلحاق البلاد إداريا بفرنسا، وإتمام السيطرة العسكرية عليها، ثم الشروع في استغلال خيراتها بعد أن يستتب لها الأمر فيها، من دون الاهتمام بتنمية المناطق المستغلة.

وما كان لها أن تنجح في تحقيق أهدافها الخاصة في استغلال خيرات البلاد إلا عن طريق وضع آليات للاستغلال الرأسمالي، والتي تمثلت في مدّ شبكة للمواصلات البرية، سواء منها الطرق والمسالك التي بلغت وفق تصنيف 1864 حوالي 5628.4 كلم أو شبكة سكة الحديد، التي يعود تاريخ مدها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان أول خط في منطقة الجزائر عامة ومنطقة الشرق خاصة سنة 1859، الرابط بين ميناء بونة ومنجم عين مكرة لنقل خام الحديد، وتأتي أهمية سكة الحديد باعتبارها أرخص أنواع النقل بعد النقل البحري من حيث التكلفة وحجم البضائع المنقولة الضخمة من المناطق الداخلية نحو الموانئ الساحلية لتكريس الإرادة الاستعمارية في الاستنزاف الكثيف والسريع لمختلف أنواع موارد البلاد.

لذا عمدت الإدارة الاستعمارية في بداية الأمر إلى توفير الظروف المناسبة، وسن التشريعات المحفزة على جلب شركات الامتياز الكبرى، لتجسيد مشروع مد شبكة سكة الحديد التي تمتد في شكل طولي وآخر عرضي، تصل بين مناطق الاستيطان الداخلية والموانئ للتصدير نحو الخارج.

فكانت شركة بونة - قالمة التي أشرفت على انجاز خط بونة - تبسة الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس، ويربط مناجم الونزة وبوخضرة والكويف هدفها استخراج خام الحديد والفوسفات والثروات الأخرى وربطها بالاقتصاد الفرنسي .

ومن هذا المنطلق، فإن الإشكالية التي طرحها في هذه الورقة البحثية هي على النحو التالي:

إلى أي مدى أثرت الشركة الرأسمالية بونة - قالمة في تغيير بنية اقتصاد المناطق المتواجدة على طول خط بونة - تبسة وربط ثرواتها بالاقتصاد الفرنسي؟.

- للإجابة على هذه الإشكالية، قسمت هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور كما يلي:

أولاً: تأسيس شركة بونة - قالمة وأهم منجزاتها.

ثانياً: أسباب ومظاهر الاستغلال الاقتصادي الاستعماري.

ثالثاً: أبرز انعكاسات الاستغلال على السكان المحليين.

التحرير:

أولاً: تأسيس شركة بونة - قالمة وأهم منجزاتها:

تأسست شركة بونة - قالمة **Compagnie Bône-Guelma** من طرف شركة لبناء القاطرات بباريس، التي عرفت باسم شركة البناء باتينول **Société de construction des Batignolles** التي تأسست من قبل السيد أرنست قوان سنة 1864.

ووجهت الشركة اهتماماتها نحو الاستثمار خارج فرنسا من أجل ضمان طلبات تجارية على ورشاتها الخاصة، فرسمت هدفها الأساسي المتمثل في ربط خطوط سكة حديد في كل من مستعمرتي الجزائر وتونس.

وكان تأسيس شركة بونة - قالمة في 1 جويلية 1876 من طرف السيد أرنست قوان بمشاركة بنك باريس وبنك هولندا وذلك بالتعاقد مع عمالة قسنطينة، بصفة "المنفعة المحلية"، وسيلة لتحقيق أهداف الشركة الأم شركة البناء باتينول، وقد ركز المجلس العام للشركة في عام 1878، على ذلك بسبب الميزة الممنوحة عن طريق الضمان على الفائدة المقدرة بـ 60% لخط بونة - قالمة.

(Le Journal des finances, Chemin de fer de Bône a Guelma)

أنجزت شركة البناء باتينول خط الحديد الرابط بين بونة - قالمة بطول 88 كلم بصفة المنفعة المحلية، وبموجب المرسوم المؤرخ في 7 جوان 1874، أصبح هذا الخط يستغل للمنفعة العامة، وذلك بعد إلحاح السيد أرنست قوان على الإمبراطور نابليون بونابرت، وافتتح الخط للاستغلال سنة 1877.

(Compagnie du chemin de fer de Bône a Guelma et Prolongements).

لتتحصل فيما بعد شركة بونة - قالمة بموجب القرار المؤرخ في 29 مارس 1877 امتياز مد خطين الأول يربط بين قالمة - الخروب بطول 168 كلم، الذي افتتح للاستغلال في 9 جوان 1879، والخط الثاني يربط بين بونة - ديفيفيه Duvivier (بوشقوف حالياً) بطول 55 كلم، افتتح للاستغلال في 1 أكتوبر 1876، ثم الخط الرابط بين ديفيفيه - سوق أهراس - سيدي الحمسي الذي بدأ استغلاله في 30 جوان 1881، وخط ديفيفيه - سوق أهراس - غار ديمو 105 كلم افتتح للاستغلال سنة 1884. (Hamel Louis, Chemin de fer Algériens, p.33.)

وبموجب اتفاقية 23 ماي 1885 شهدت الشركة توسيعاً أكبر لشبكته لحصولها على امتياز إنجاز الخط الرابط بين سوق أهراس - تبسة بطول 128 كلم، الذي افتتح للاستغلال في 27 ماي 1888، وخط سكيكدة - قسنطينة بطول 66 كلم الذي شرع في استغلاله 21 ديسمبر 1895. حيث بلغ طول خطوط الشبكة الجزائرية 449 كلم سنة 1913.

(Brunel Anne, La Société de construction des Batignolles, p.26.)

زيادة على ذلك فإن شركة بونة - قالمة مدّدت شبكتها خارج الحدود الجزائرية لتصل إلى داخل تونس سنة 1877. وضمنت التوسيع لشبكتها من خلال تعاقدتها مع شركة سكة حديد المجردة **Société des Chemin de fer de la Medjerda** في 23 فيفري من نفس السنة. وذلك لحصولها على امتياز إنجاز الخط الرابط بين مدينة تونس - جندوبة (يفصله 40 كلم عن الحدود الجزائرية) عبر وادي مجردة.

(J. Ganiage, les origines du protectorat Français en Tunisie 1861, p.46.)

وكنتيجة لذلك فإن الشركة السابقة الذكر أنشأت من قبل شركة البناء باتينول بديل في الامتياز نفسه، ولم يحظ هذا الامتياز بأي ضمان من قبل الحكومة التونسية. ومع ذلك، فإن السيد روستون **Roustan** القنصل الفرنسي في تونس، قد أعرب عن اهتمامه بالامتياز مما دفعه لبذل قصارى جهده لإبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لهذا الخط الحديدي بالنسبة لحكومة فرنسا. (Hamel, op-cit, p.45.)

وافقت الحكومة الفرنسية أخيرا في مارس 1877 على منح ضمان الخط الحديدي التونسي لشركة بونة - قائمة بقيمة 10122 فرنك فرنسي قديم في الكلم لمسافة أقصاها 220 كلم. بالإضافة إلى ذلك، أبرمت الحكومة التونسية اتفاقية في جانفي 1878 مع شركة بونة - قائمة مانحة الترخيص لهذه الأخيرة لربط الخطوط الحديدية الجزائرية مع الشبكة التونسية الجديدة.

(Ghenouchi Ahmed, Réseaux de transport et organisation spatiale dans le Nord-est Algérien, p.31.)

ومن خلال المعلومات الإحصائية التي قدمها السيد وزير الأشغال العمومية في 3 ماي 1905، فإن شركة بونة - قائمة سجلت مداخيل مضطربة ما بين سنتي 1892-1896،

(A.W.T, G.G.A, Régime des chemins de fer, p.5.)

الجدول رقم 01: مجمل مداخيل شركة بونة - قائمة ما بين سنوات 1892-1896:

السنوات	المبالغ / فرنك فرنسي قديم
1892	29.017.41
1893	35.053.77
1894	21.049.02
1895	33.992.80
1896	30.033
المجموع:	119.413.33

كما سجلت أيضا في السنوات الموالية انخفاضا ملحوظا في نسب مداخيلها من سنة 1897 إلى غاية سنة 1903، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نسب مداخيل شركة بونة - قائمة ما بين سنوات 1897 - 1903:

السنوات	المبالغ / فرنك فرنسي قديم
1897	32.192.09
1898	32.503.61
1899	26.482.98
1900	19.555.10
1901	15.622.34
1902	9.690.51
1903	7.680.46
المجموع:	143.727.09

المصدر:

A.W.T, G.G.A, Régime du chemin de fer d'intérêt général, Victor Heintz, Alger, 1905, pp.5-6.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أنه من سنة 1892 إلى سنة 1896 تذبذبا في مداخيل الشركة، التي عرفت ارتفاعا محسوسا سنة 1893 و1895، لكن منذ سنة 1897 بدأت الشركة تشهد انخفاضا مستمرا في أرباحها إلى غاية 1903، ومع

ذلك استمرت في استغلال شبكتها، وبسبب هذا العجز المالي دفع بالحاكم العام في الجزائر آنذاك سنة 1910 لاقتراح على النيابة المالية شراء خطوط شركة بونة - قالمة.

ورغم الدعم الذي تلقتة الشركة من كبريات المؤسسات المالية وعلاقاتها الوطيدة مع شركة البناء باتينول فإنها لم تتمكن من تغطية عجزها المالي والعودة من جديد إلى استغلال خطوطها. (حوحو، المرجع السابق، ص. 125).

وفي 6 جوان 1914، تم شراء خطوط الشبكة الجزائرية من شركة بونة - قالمة من طرف حكومة الجزائر العامة، وبدأت هذه الأخيرة استغلال هذه الخطوط منذ 1 أفريل 1915، وذلك من طرف الشركة العامة (شركة سكك الحديد الجزائرية C.F.A.) "بصفة المنفعة العامة". (الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية)

استمرت شركة بونة - قالمة في استغلال شبكة خطوطها التونسية فقط، لكن في 22 جوان 1922 أعادت الحكومة التونسية كذلك شراء باقي خطوط الشركة التي أفلست، من طرف (المؤسسة العامة سكة الحديد التونسية) لنفس السبب وهو عدم قدرتها المالية لمواصلة استغلال شبكتها الحديدية.

(Faucon Narcisse, Le livre d'or de l'Algérie, p. 63.)

ثانيا: أسباب ومظاهر الاستغلال الاقتصادي الاستعماري.

أ- أسباب ودوافع الاستغلال: يمكن تلخيص وحصر الأسباب والدوافع التي أدت إلى ظهور هذه الشركات الرأسمالية في الجزائر، وتشجيعها من طرف حكومة فرنسا لإقامة منشآت قاعدية تساهم في استنزاف الثروات الطبيعية والمنحمية للمناطق الداخلية الجزائرية وربطها بالاقتصاد الفرنسي، في مجموع النقاط التالية:

- غنى المنطقة وتنوع ثرواتها المنجمية والحيوية:

تخز المنطقة فضاء بحثنا بثروة هامة، تتوزع من السهول الساحلية الغنية كسهل عنابة المشهور بإنتاج الغلال والخضر والفواكه والمزروعات النقدية، كالحمضيات والتبغ الذي تعدّ تلك الأراضي الأنسب لزراعته حيث يملك أحد المستوطنين المدعو مانك وزملاؤه أكبر شركة للتبغ ببونة، إذ بلغت مساحة الحمضيات 170 ألف هكتار يستغل الأوروبيون منها تسعة أعشارها 9/10. (Bourde Paul, A travers L'Algérie, p. 53.)

ثم نجد السهول الداخلية المتخصصة في إنتاج الحبوب والكروم، كسهل سيبوس الذي تقدر مساحته القابلة للسقي بأكثر من 22950 هكتار، استغل منها 104 هكتار فقط لزراعة الكروم والبساتين، (عميراي أحميدة، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية، ص. 105). هذا بالإضافة إلى الثروة الغابية كغابات العزازفة وسوق أهراس، وتعد هذه الأخيرة أكبر مركز تجاري في الشرق الجزائري لإنتاج الحبوب خاصة القمح، وتتوزع الحبوب أيضا في كل من مداوروش، العوينات، مرسل. (قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص. 212).

وهي مشهورة أيضا بإنتاج الزيتون والأخشاب والصنوبر الحلبي، وتعد أيضا من أغنى الجهات الجزائرية من حيث الثروة الحيوانية كالأبقار والمواشي كما نجد الأصواف وجلود الحيوانات في كل من العوينات، وسوق أهراس وتبسة. حيث بلغت سنة 1854 نسبة الأصواف التي تنقل إلى ميناء بونة 135.000 كغ. (Bernard, op-cit, p.266.)

لنصل إلى الهضاب العليا إقليم تبسة وأحوازه الغنية بالثروة الحيوانية كالمواشي والأحصنة وحتى الجمال آنذاك. فسجلت بعض التقارير الاستعمارية ما تملكه مقاطعة قسنطينة من ثروة حيوانية سنة 1864. والجدول الموالي يبين ذلك.

(A. Nouchi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoise de la conquête jusqu'à 1919, p.236.)

الجدول رقم 03: إحصائيات للثروة الحيوانية في إقليم قسنطينة سنة 1864:

النوع (رأس)	سنة 1864
الخيول	151414

البغال	140576
الأحمر	44399
البقر	370374
الغنم	2.827.184
الماعز	1.382.700

كما سجلت نفس التقارير تطور جنس الغنم الذي كان كالتالي:

السنة	1868	1869	1870	1871	1872
الغنم(رأس)	4.064.373	4.146.389	4.754.617	4.869.060	5.772.227

Nouchi, op-cit, p.236.

المصدر:

نلاحظ من الجدولين السابقين مدى غنى المنطقة وتنوع ثروتها الحيوانية، كما نستنتج اهتمام سلطات الاحتلال بها وذلك من خلال تزايد جنس الغنم ما بين 1868 إلى 1872، وكانت تخشى تراجعها بسبب ظاهرة الجفاف والأوبئة، حيث تذكر بعض المصادر أنها خصصت لها مساحات كبيرة للمرعى، كما دعت إلى بذل الجهد من أجل المحافظة على تلك الثروة وذلك بتزويد الأهالي بالعلف والاصطبلات لحمايتها من الجوع والبرد، قصد الاستفادة منها لصالح الاستعمار.

كما اهتمت الحكومة العامة بجلود الحيوانات والأصواف كذلك حيث اعتمدت مجموعة من الإجراءات الإدارية لتنظيم تجارة الصوف الذي كان ينتجه الجزائريون، واستغلاله ونقله من المناطق الداخلية إلى الشمال عبر سكة الحديد نحو الموانئ لتصديره إلى فرنسا. فكانت تستغل ما نسبته 90% منها في الصناعة النسيجية الفرنسية، ولم يترك لصاحبها الجزائري سوى 10%، حيث كان يسمح له فقط باقتناء 10 كلف من الصوف للفرد الواحد، مع 2 كلف حسب الظروف.

(A.N, Statistique général de l'Algérie 1897-1899)

وكان الإقليم غني أيضا بالثروة النباتية مثل زراعة الزيتون وإنتاج الزيوت، فكانت مقاطعة قسنطينة تحتوي سنة 1853 على 24 مطحنة زيت ليصبح العدد 32 بعد سنة واحدة، وغناه أيضا بالثروة الغابية كالحلفاء التي يتم جنيها في الحقول بسواعد الجزائريين ويقدر سعرها بـ 50 فرنكا للقنطار، وعند التسليم بـ 3600 فرنك للقنطار، وكان السبب وراء هذا الفارق في السعر، هو بعد المسافة بين حقول الإنتاج وسكة الحديد التي لا تقل عن 200 كلم. فالثروة الغابية تنقل عبر سكة الحديد مباشرة إلى الموانئ، وكان إنتاجها يتناقص سنويا بسبب استصلاح المستوطنين للأراضي، مما هدد باندثارها.

(CH. Rivière, La Végétation de l'Alfa, p.84.)

وكان متوسط الكمية المصدرة من الحلفاء نحو الدول الأوروبية لا يقل عن 18211.40 قنطار سنويا، وأهم الدول المستوردة للحلفاء الجزائرية هي: بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال. Bernard, op-cit, (p.287.)

كما تشكل الثروة المنجمية الهدف الأساسي وراء انجاز خط بونة - تبسة، فمناجم الحديد الواقعة بمحاذاة الحدود التونسية، كمنجم الوزنة وبوخضرة والكويف وغيرها من أهم المناجم في الشرق الجزائري، حيث بدأ استغلالها من طرف شركات الامتياز بعدما تم ربطها بخطوط سكة الحديد المؤدية إلى ميناء بونة على مسافة 142 كلم.(عبد القادر حليبي علي، جغرافية الجزائر، ص. 228.)

ولأهمية هذه المنطقة تزايدت طلبات أعمال البحث والتنقيب من طرف المغامرين الأوروبيين لتصل إلى 2109 رخصة استغلال ما بين سنتي 1897 – 1902 في عمالة قسنطينة. (شلاي عبد الوهاب، أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة، ص. 23).

فكانت الشركة تستفيد من عمليات نقل المعدن عبر الخط، من مراكز إنتاجه بإقليم تبسة إلى ميناء بونة لتصديره إذ كان نقل طن من الفوسفات، من جبل الكويف إلى ميناء بونة، الذي يبعد بحوالي 262 كم، يقدر في بداية القرن العشرين، بنحو تسعة فرنكات، بينما نفس الكمية كانت تنقل من منجم قفصة في تونس إلى ميناء صفاقس، الذي يبعد 254 كم، بحوالي 3 فرنكات.

(M.E.F.Gautier, l'évolution de l'Algérie, p.91.)

وقد أشار أحد النواب المستوطنين من قسنطينة، في مداخلة ألقاها أمام غرفة النواب في الفاتح فيفري 1900، إلى استفادة خزينة الجزائر من نقل الفوسفات، حيث قال: (لقد تم نقل 300 ألف طن من الفوسفات في سنة 1899، مما رفع في قيمة الإيرادات إلى 2.200.000 فرنك، ومثل ربحا للدولة بقيمة 1.800.000 فرنك فرنسي قديم). فالخلاصة تكمن في الفائدة الأساسية التي تعود على الدولة الفرنسية، مما يدفعها إلى الإسراع والتعجيل بالمصادقة على طلبات الحصول على رخصة التنقيب، واستغلال الثروات المعدنية للجزائر بهدف ربطها بالاقتصاد الفرنسي. (شلاي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص. 32-33).

- إقامة اقتصاد مبني على التحويل والتصدير:

ارتكز الاقتصاد الاستعماري خاصة بعد سنة 1870 بالتحديد عند ربطه بخطوط سكة حديد التي سرعت عملية النقل، على زراعة مزدوجة القطاعات يهدف نشاطها الاقتصادي إلى تصدير المنتوجات الزراعية مثل: الخمر، الحبوب والحمضيات والبكور، وصناعة تقوم على استيراد وتحويل المواد المعدنية خاصة الفوسفات والحديد نحو الموانئ القريبة. (عميراوي، المرجع السابق، ص. 66).

فاحتلت السلع المنقولة من الخمر والفلين والحلفاء والفوسفات والمعادن مقدمة سجلات الصادرات، في حين كانت الواردات تشمل مواد الفحم والآلات والمنتجات المصنعة والبن والسكر. (عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، ص. 132).

وقد كانت موانئ بجاية، سكيكدة وعنابة تتقاسم المبادلات التجارية في الشرق، وكانت أكبر المبادلات الخارجية في ميناء عنابة تضم الفوسفات والمعادن، وقد بلغ مجمل حركة المبادلات التجارية السنوية استيرادا وتصديرا بـ 12 مليون طن. (مغدوري، المرجع السابق، ص. 84).

فتزايد حجم التصدير من ميناء بونة، وذلك لدوره الهام في إنجاح وتفعيل شركات الاستثمار التي أشرفت على ربطه بخطوط حديدية تجلب إليه ما تنتجه المناطق الداخلية، هذا الأخير الذي خطط مرساه وأرصفت شحنة السيد جيروم برطانيا وزاد في توسيعه وبنائه وذلك لمصلحته، وصرف على البناء في الأول 9 ملايين فرنك فرنسي قديم، وسانده السيدان دانتان وفاقارو وانقصوا له قيمة 7% من المبلغ، فبقي قيمة العمل حوالي 8.5 مليون فرنك فرنسي قديم، لكن في سنة 1894 أوقف العمل لأنه فاتت تكلفته 20 مليون فرنك فرنسي قديم، وبعد أربع سنوات أي في سنة 1899 انتهى العمل من مرسى بونة.

(René Lespès, Le port de Bône et les mines de l'Est Constantine, pp. 526-528.)

والجدول الموالي يوضح حجم التصدير من هذا الميناء.

الجدول رقم 04: متوسط التصدير من ميناء بونة نحو الخارج ما بين سنوات 1836 - 1887:

الفترة	حجم الصادرات (فرنك)
1840 - 1836	1461000
1854 - 1852	2926000
1866 - 1864	15041000
1881 - 1879	22116000
1887 - 1885	21264000

المصدر:

Archives national d'Alger, Statistique général de l'Algérie 1897-1899 , op-cit.

من خلال الجدول ندرك أنه من أسباب ربط ميناء بونة بخط سكة حديد يصل إلى إقليم تبسة على طول 142 كلم، هو لزيادة وتسريع حجم الصادرات من المناطق الداخلية الغنية بالثروات خاصة منها المنجمية. إذ نلاحظ الفارق في حجم الصادرات قبل انجاز سكة الحديد بونة - تبسة أي قبل سنة 1864 ما قيمته 2.926.000 فرنك فرنسي قديم، وبعد إنشاء الخط واستغلاله يتزايد حجم الصادرات بأضعاف مضاعفة.

فمنذ سنة 1896، أي بعد الانتهاء من انجاز كامل خط بونة - تبسة واستغلاله من طرف الشركة نجد تزايد الحركة التجارية لميناء عنابة، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر المواد المصدرة غير زراعية، منها المواد المنجمية كحديد عين مكرة وفوسفات وحديد مناجم إقليم تبسة.

(CH.A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, p.192.)

كانت بريطانيا تمثل الزبون الرئيسي لمادة الحديد الجزائري، فكانت تستقبل 44%، وتأتي بعدها الأراضي المنخفضة بـ 37%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـ 10%، بينما تحتل ألمانيا وكندا وإيطاليا وفرنسا مراتب متأخرة. (محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص.112.)

كما كانت معظم المعادن تصدر للأسواق الأوروبية بخلاف المنتجات الزراعية التي كانت تستوعب حجمها الأكبر سوق فرنسا، وكان تصديرها يخضع للتعريفات والرسوم الجمركية فقد بلغت نسبة متوسط الرسوم المفروضة على الأسواق الصناعية في أوروبا سنة 1929 بـ 51% على إيطاليا و35.5% في ألمانيا و28.1% في بريطانيا و23.2% في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يفسر حساسية وتذبذب المبيعات المعدنية في الأسواق العالمية. (زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر، ص.453.)

ب- مظاهر الاستغلال الاقتصادي: إن السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي شجعت الشركات الرأسمالية لنهب واستنزاف خيرات البلاد. تظهر جليا من خلال:

- تغيير بنية الاقتصاد المحلي:

كان القطاع الاقتصادي المحلي يقوم على الاستغلال الزراعي وتربية الثروة الحيوانية وكان إنتاجه متأثرا بالظروف المناخية، ورغم مساهمته في توفير المعيشة لأغلب السكان الجزائريين ومساهمة محاصيله في إنعاش النشاط التجاري، فإن الاستعمار الفرنسي عمل على إعاقة تطوره، من خلال حصره ضمن المساحات الزراعية التي كانت تعاني خصوبة التربة وتعقيدات السطح وقلة المياه، خاصة بعدما تم الإجهاز على أجود الأراضي الزراعية وتوطين السكان الأوروبيين، وإقرار سلسلة التشريعات العقارية الدخيلة على تقاليد وقواعد ملكية الأراضي عند المسلمين، والتي كانت تساهم في تقليص ونهب ملكيات الجزائريين، فضلا عن عمليات الحجز التي طالت أملاك القبائل التي تصدت للاستعمار. (صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم، ص.95.)

بفضل تشجيع الإدارة الفرنسية بل وحكومة باريس لهذه السياسة قصد توطین العناصر الأوروبية، ومنحها أكبر قدر من هكتارات الجزائريين. مما انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية للجزائريين. إذ بلغت مساحة أراضي الجزائريين التي إستفاد منها المستوطنين سنة 1861 في عنابة 42.909 هكتار، وفي قالمة 14.914 هكتار.

وكانت مراكز الاستيطان والمصانع يتم على الأراضي الخصبة كخط ديفيفيه - سوق أهراس الذي أدى إلى ميلاد عدة مستثمرات زراعية خاصة بالحلفاء، وإلى إنشاء مركز أزيرولاس (Azérolles) الواقع على بعد 12 كم من سوق أهراس سنتي 1880-1881، وكذلك مصنع لضغط الحلفاء.

(Montessus de Ballare, Alfa et papier d'Alfa, p.210.)

وقد حظيت الزراعة باهتمام المستعمر وذلك لأنه المستفيد الوحيد منها. وما التفكير في شأن الفلاحين الجزائريين إلا من أجل استخدام الضياع (عمل من غير مقابل). (شلالی عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية، ص. 84.)

وقد أجبر بعض الفلاحين الجزائريين، في المنطقة الحدودية الشرقية على الإقبال على العمل بأجور زهيدة لدى شركات الاستثمار في المناجم وقطاع سكة الحديد، التي ظهرت في المناطق الداخلية المعزولة، كقطب جذب لعدد كبير من الفلاحين البسيطة. فكانت مناجم الوزنة تشغل 43.3% من مجموع عمال مناجم المنطقة، ومنجم الكويف 25.1%، أما بقية المناجم فتعد ثانوية على مستوى التشغيل. مشكلين بذلك ما يمكن تسميته بالبروليتارية البائسة فالتدمير الاقتصادي والاجتماعي، الذي تعرض له المجتمع الجزائري، وقَرَّ للأقلية الأوروبية وللسوق الفرنسية ... يدا عاملة رخيصة، وبأعداد كبيرة. (المرجع نفسه، ص. 86.)

وكانت أجور العمال الجزائريين على النحو التالي ما بين عامي 1870-1914 تقدر بـ 1.5 فرنك ونصف في اليوم. (قداش، المرجع السابق، ص. 36.) وعلى غرار الخماسين، فإن عدد العمال الجزائريين في المناجم، كان أكثر بكثير من بقية العمال في القطاعات الصناعية الأخرى. وكانوا يشكلون الشريحة الأكثر خضوعا للاستغلال الاقتصادي، والسياسي من قبل البرجوازية المنجمية. (عبد الوهاب شلالی، المرجع السابق، ص. 89.)

- نزع الملكية ومصادرة أراضي الجزائريين: لقد كانت سلسلة القوانين التي فرضتها السياسة الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تستهدف مباشرة هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، لذلك كان السعي حثيثا وراء السيطرة على الأراضي ثم تفكيك القبائل واستحداث بدائل عن البنية التقليدية للمجتمع الجزائري. (يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ص. 89.)

انتقلت الإدارة الاستعمارية في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1870 بمصادرة أراضي الأفراد، حيث تضمنت القرارات الصادرة ما بين 1844 و1846 حق الإدارة الاستعمارية بمصادرة الأراضي غير المزروعة، والتي لا يمكن لأصحابها إثبات وثائق الحيازة، فكان المستوطنون يسعون إلى امتلاك أكبر قدر ممكن من أراضي القبائل حيث تم انتقال حوالي 75.000 هكتارا بشرق البلاد في أواخر سنة 1857 إلى المصالح المدنية. واستمرت السياسة الاستيطانية إلى غاية سنة 1860، وذلك بدعم من النظام العسكري عن طريق مؤسسة المكاتب العربية، ولم تترك المخططات الاستيطانية بالشرق الجزائري سوى المناطق الجبلية. أما في منطقة قالمة فقد فقدت الكثير من القبائل من 40 إلى 85% من أراضيها، في حين تحول سكان الحضر إلى بدو. (قداش، المرجع السابق، ص. 27.)

لتنهج الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1851-1870 سياسة الاستيطان الرأسمالي القائمة على دعم رجال المال المستثمرين وفي 26 فيفري 1863 وجه الإمبراطور نابليون إلى الحاكم العام بيليسي رسالة يشجع من خلالها استغلال الأوروبيين للغابات والمناجم واستصلاح الأراضي والري والزراعة القائمة على التقنيات الحديثة، كما أنه يقع على عاتق الحكومة تشجيع جمعيات رأس المال الكبرى والأوروبية. (محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص. 88.)

وكانت الظروف الاقتصادية والمعيشية تساهم بقدر أكبر في انتقال ملكية الأراضي للأوروبيين، ذلك أن الفترة الممتدة من 1877 إلى 1888 قد سجلت شراء الأوروبيين ما معدله 28721 هكتار بقيمة 2772104 فرنك فرنسي قديم. هذا بالإضافة إلى جملة القوانين التعسفية للسيطرة على أراضي الجزائريين. (أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص.20) وقد مثل القرن التاسع عشر حرباً شنتها الإدارة الاستعمارية على الأهالي من أجل السيطرة على الأرض، وحصر النشاط ضمن القطاع الزراعي، وباتت تتشكل معالم نظام اقتصادي يقوم على استغلال الأرض بقيادة الوافدين الجدد، وبسواعد هؤلاء المالكين الأصليين، الذين كانوا بالأمس ملاكاً فتحولوا إلى وكلاء وخماسين.

(Darmon Pierre, Un Siècle De Passions Algériennes, p. 641.)

وهكذا بات بالإمكان إنشاء مؤسسات استثمارية وإنشاء الهياكل الارتكازية في مجال مد خطوط سكة الحديد والأشغال العمومية الكبرى والاستفادة من القروض وحصر كامل صلاحيات تدبير الشأن الاقتصادي بيد المستوطنين. الذين كانوا يسعون للحصول على أملاك عقارية فسيحة وتحقيق أرباح كبيرة، حيث تحولت الأرض الجزائرية إلى شيء عقاري أو تجاري أكثر مما كانت عليه ذات قيمة استغلالية. (بن أشهو، المرجع السابق، ص.123.)

- إنشاء البنوك التجارية والمصارف المالية لتحفيز الاستثمار الأجنبي:

لقد ظهرت هذه المؤسسات المالية في وقت مبكر من الاحتلال وذلك لتقدم خدماتها للمستوطنين، خاصة بعد فرض العملة الفرنسية على الجزائر بموجب صدور قرار 7 ديسمبر 1831، أخذ تطور النقد الفرنسي يرافق الزحف الاستعماري على الأرض، وعلى الأسواق والثروات، وتكللت هذه العملية بإنشاء البنك الجزائري في سنة 1851، الذي بات يمنح القروض وتحول إلى أكبر ممول للمشاريع الاستيطانية، رغم أن بداياته الأولى جاءت استجابة لاحتياجات التجار. (عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص.143.)

فقد عرفت الفترة الممتدة من 1870 إلى 1918 تطورا كبيرا في مجال نشأة المؤسسات المالية التي أصبحت تساهم بشكل واسع في تمويل الإنتاج وتشجيع الأعمال التجارية. (بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ص.122.)

ولما توسعت حركة استغلال المناجم في مستعمرة الجزائر مع مطلع القرن العشرين تم فتح الباب أمام الرأس المال الأجنبي للاستثمار مثل شركة مناجم الوزنة التابعة للألمان والتي فتحت رأسمال شركتها أمام الانجليز والبلجيكيين. وكذلك بنك الاتحاد الباريسي المؤسس عام 1869 يشارك في إدارة الشركات المنجمية الرئيسية الثلاثة الوانزة، ومقطع الحديد، وشركة قسنطينة للفوسفات التي تسيطر بدورها على الشركات الجزائرية للمنتجات الكيماوية والأسمدة. وتملك مصالح في شركات النقل للخطوط الحديدية. (Julien, op-cit, p.369.)

كما تعتبر سكة الحديد أكثر الوسائل نفعا للاستثمار ولتحفيز النشاط الاقتصادي، وكانت تهدف أيضا إلى تعويض النقص في فرص الاستثمار لتجهيز رأس المال بالعاصمة الفرنسية. (Poggi, op-cit, p.44.)

- توسيع شبكة المواصلات البرية:

بفضل عدد الامتيازات الممنوحة للأوروبيين إلى جانب سياسة اغتصاب ومصادرة أراضي الجزائريين، التي شجعتها الإدارة الاستعمارية لتوسيع دائرة الاستيطان، عرفت شبكة المواصلات تطورا هاما وذلك ابتداء من 1872، وقد بلغ سنة 1879 طول شبكة الطرقات 9.280 كلم، كما تطورت شبكة سكة الحديد منذ إنشاء أول خط حديدي سنة 1862، الذي ربط مدينة الجزائر - البليدة على مسافة 49 كلم، لتصل خطوط الشبكة الحديدية سنة 1892 إلى 2992 كلم، والتي تهدف إلى ربط مناطق الثروة بالموانئ الساحلية.

(N. Widman, Les Transports intérieurs, p. 320.)

بهذا أضحت شبكة المواصلات خاصة منها سكة الحديد وسيلة لنقل ثروات المناطق الداخلية، من تمر وحلفاء وفحم.. وتوجيهها مباشرة نحو الموانئ للتصدير نحو الخارج.

ثالثا: انعكاسات الاستغلال على المجتمع الجزائري:

لقد عملت السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تدمير البنية الاقتصادية الجزائرية من خلال تشجيع شركات الاستثمار الأوروبية على ربط اقتصاد المناطق الداخلية الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي، واستنزاف ثروتها بسواعد سكانها دون الاهتمام بتنميتها، الأمر الذي انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق منها:

1- تحول طبيعة النشاط الاقتصادي للجزائريين:

لقد تحول النشاط الاقتصادي المحلي في القطاع الزراعي الذي كان قائما على ملكية الأرض التي تتولى إدارتها القبيلة وتدافع عنها وتستغلها للزراعة والرعي، إلى اقتصاد حر أو اقتصاد سوق شجع جشع الشركات الاستثمارية. وتغيرت حتى طبيعة المزروعات من معاشية تلبي حاجات السكان كزراعة الحبوب إلى زراعة نقدية كالتبغ والحمضيات وزراعة الحلفاء والقطن، وهي في مجملها تلبي حاجة الأسواق الرأسمالية وتخدم الاقتصاد الفرنسي. (Piquet Victor, La Colonisation Française, d, p.13)

كما تحولت الصناعة التقليدية التي يتمثل أغلبها في النسيج والسجاد والحلي والطرز والشواشي والدباغة والنحاس والحديد والخبز والجواهر والجلود والسروج والبراميل. فكان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة. إلى صناعة تحويلية تلخص في اقتلاع المواد المعدنية وتحويلها إلى أقرب الموانئ باتجاه فرنسا، وتتمثل هذه المواد في الفوسفات الذي بلغ إنتاجه 6000 طن سنة 1893، خاصة من مناجم جبل الكويف، فكان يصدر في معظمه إلى فرنسا والباقي نحو كل من إيطاليا، إنجلترا، هولندا، إسبانيا. أما معدن الحديد فوصل إنتاجه سنة 1900 إلى مناجم الونزة وكان يحول كله إلى فرنسا، إنجلترا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، وإيطاليا.

(Jean Barral, Étude sur la question de l'Ouenza, p. 20.)

كما تأثرت التجارة المحلية بالسياسة الاستعمارية، التي كانت تعمل على تشجيع حركة التجارة بالسواحل قصد تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة، دون الاهتمام بالتجارة الداخلية لتلك المناطق.

(Marcel Cavelli, André Emile, Etat De La Propriété Rural En Algérie, p.41.)

2- تدهور وضوءر الصناعات التقليدية المحلية:

سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائري، وفتحت مجالا للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الأهلية وإنتاج الجزائريين، فمن خلال صدور قرار إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا منذ عام 1851، ثم احتكار النقل البري والبحري بعد ذلك، أخذت البضائع الفرنسية تغمر الأسواق الجزائرية بشكل واسع، وتحطمت الصناعات الأهلية خاصة بعد أن طرد العمال والفلاحون من أراضيهم ووظائفهم، فانهارت بذلك القدرة الشرائية وتحطم رأسمال التجارة والحرفيين الجزائريين.

(V.Démontés, L'Algérie Economique, pp.154-157.)

فكانت مدينة تبسة من أهم المراكز التجارية في نظر بعض ضباط الفرنسيين: (من أهم المدن التجارية بالمقاطعة. ذلك أن صناعاتها وتجارتها وكذا آثارها العجيبة يمكن من خلالها إحياء ماضي تلك المدينة)، فالبرنوس والحائك كصناعة مشهورة عند العرب وكذا صناعة الأسلحة للفرسان وغيرها من المصنوعات الأخرى التقليدية تجعل من تلك المدينة من أبرز المراكز التجارية والصناعية للمبادلات التجارية. (فركوس، المرجع السابق، ص. 362.)

فالجريد، سوف، نقرين، والنمامشة كلها تزود سوق تبسة بالصوف والتمور والزبدة وجلود الخرفان...يزود هذا السوق كذلك بالحبوب من طرف أولاد يحي بن طالب والنمامشة..أليس بمثل تلك العناصر الممهدة للازدهار، يمكن التنبؤ بمستقبل زاهر لتلك المدينة !). هكذا يتساءل ويتفاءل ضباط الاحتلال بمستقبل زاهر للمقاولة الاستعمارية. (المرجع نفسه، ص. 363.) لكن بسبب اهتمام إدارة الاحتلال بالصناعات المنجمية في المناجم وقطاع سكة الحديد، ونتيجة للظروف الصعبة التي يعيشها الجزائريين فرض عليهم العمل في المناجم بأجور يومية، هذا بالإضافة إلى سيطرة البضائع الفرنسية على الأسواق

الجزائرية، وقد كانت سوء الأحوال الاجتماعية من أوبئة وجفاف وارتفاع معدلات البطالة، وتدني القدرة الشرائية والدخل الفردي إلى الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن الأمر الذي أدى إلى ضمور بعض الصناعات التقليدية الجزائرية.

3- تفشي الآفات الاجتماعية:

كان من أهداف السياسة الاستعمارية تفكيك بنية المجتمع الجزائري وذلك بتوريد عادات وثقافات جديدة، فاتخذت كل وسيلة لإفساد أخلاق الجزائريين، (نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و آفاق، ص.89.) وانتشار ظاهرة الربا، بعدما تضاعف نشاط الشركات الاستثمارية في مستعمرة الجزائر في حفر الآبار وبناء السدود وإقامة الطرق المواصلات والعمل على تشجيع المزروعات النقدية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي من زراعة الحنطة والذرة وكروم العنب والتبغ وغيرها، في حين كان الجزائريين يصارعون المجاعة ويعيشون في دائرة جهنمية، أصبح الفلاح الجزائري يشتري الحبوب من المستوطن بزيادة 40% في الشهر و240% في السنة، الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة الربا التي صارت تهدد بالقضاء على المجتمع الجزائري. (عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، ص.154.) ويمكن أن نلخص هذه النتائج:

- انتشار البطالة وتدني المستوى المعيشي للجزائريين.
 - تدمير التعليم التقليدي بمحاربة الزوايا التي كانت ترفض الاستعمار والتي كانت المحرك الأساسي للمقاومات الشعبية، وتذجينها.
 - انتشار الأوبئة والأمراض مع تدني الخدمات الصحية مما زاد في معدلات الوفيات.
 - ظهور البؤر الاستيطانية وتوافد المستوطنين من مختلف دول أوروبا في حين ظهرت البيوت القصديرية والأكوخ على هوامش المدن وفي الأرياف.
 - تفكيك القبيلة التي كانت اللبنة الأساسية للمجتمع الجزائري ومعاقبة القبائل المناوئة للاستعمار أما بالتهجير أو بالتفجير من خلال مصادرة الأراضي والممتلكات.
 - انتشار المجاعات كالمجاعة التي حدثت في الفترة ما بين 1867-1868، وخلفت أثرا سيئا على الجزائريين.
- خاتمة:

ساهمت شركات الامتياز الرأسمالية في تغييرات جذرية والتي مست جميع الجوانب فأدت إلى تحولات عميقة في البنية الاقتصادية الجزائرية وانعكست مباشرة على تغيير النسيج الاجتماعي ونمط حياة الجزائريين، فالسلطة الاستعمارية فككت التوازن الذي كان سائدا بإحداث تصدعات في التشكيلات الاجتماعية الجزائرية من تغيير في نظام القبيلة التي كانت نواة المجتمع من خلال استحوادها على أخصب الأراضي، وتحويل زراعتها من معاشية تحقق اكتفاء ذاتيا للسكان إلى زراعة نقدية متجهة مباشرة إلى التصدير، وتحول الفلاح الجزائري من مالك لأرضه إلى خماس وأجير، ففي قطاعي المناجم وسكة الحديد كان الجزائري كذلك عاملا يوميا بالسخرة مقابل أجور زهيدة لا تكفيه قوت يومه.

كما شجعت هذه الشركات توسيع سياسة الاستيطان الاستعماري وإنشاء القرى الاستيطانية التي بلغ عددها في إقليم قسنطينية ما بين سنتي 1840-1870، 57 مركزا وطنت أساسا بالقرب من المدن الرئيسية مثل: عنابة، سكيكدة، قالمة، باتنة، سطيف. وزادت انتشارا ما بين سنتي 1871-1940 بمزيد من الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوغل المزروعات التجارية خاصة كروم الخمر، إلى 130 مركزا توطنت في كل من وادي الصومام والقبائل الصغرى والسهول القسنطينية وساحل عنابة. ما زاد من ظهور الأكوخ التي يقطنها الأهالي، مما أدى ذلك إلى تغير في عادات وتقاليد السكان المحليين بدخول عادات دخيلة في لباسهم وأكلهم. وانتشار مظاهر البؤس والفقر والمجاعة والأوبئة في أوساط المجتمع إضافة إلى الهجرة الداخلية والخارجية بحثا عن العمل.